الأمم المتحدة

E/CN.6/2010/NGO/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 December 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين و ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من رابطة المرأة اليابانية الجديدة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2010/1.

200110 200110 09-65119 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان

١ - ظلت رابطة المرأة اليابانية الجديدة تعمل منذ تأسيسها في عام ١٩٦٢ من أجل القضاء على الأسلحة النووية، ومن أجل حقوق المرأة والطفل ومن أجل إيجاد تضامن نسائي عالمي للسلام، من بين مسائل أخرى. وبوصفها منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد حضرت الرابطة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المعنية بالمرأة ودورات لجنة وضع المرأة.

٢ - وقدمت الرابطة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٥، ولعملية استعراضه تقارير عن حالة المرأة اليابانية والمشاكل التي تواجه الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ منهاج عمل بيجين وشاركت في أعمال المتابعة على الصعيدين الإقليمي (آسيا والمحيط الهادئ) والعالمي.

٣ - لقد عملت الأمم المتحدة والحركات النسائية منذ السنة الدولية للمرأة لعام ١٩٧٥ من أجل تحقيق الغايات المتمثلة في المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام. وفي سياق الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي ستتناول فيها الدول الأعضاء استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ١٥ عاما من صدوره واستعراض نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والستين للجمعية العامة، توصي الرابطة بمراعاة المسائل التالية كي يتمخض استعراض بيجين +١٥ عن نتائج فعلية.

المساواة بين الجنسين

٤ - ورد في التقرير عن الفجوات الجنسانية العالمية لعام ٢٠٠٩ الذي نشره المحفل الاقتصادي العالمي أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه في مجالات التعليم والصحة وأماكن العمل والتشريع والسياسات قبل أن تتمكن المرأة من التمتع بالفرص نفسها على قدم المساواة مع الرجال. ويشير التقرير إلى بعض المشاكل من قبيل الفجوة بين الصبيان والبنات في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية بسبب التقليل من قيمة الفتيات، وما تواجهه المرأة من حواجز أمام دخول سوق العمل أو الوصول إلى مراكز قيادية والنطاق الواسع للتمثيل الناقص للمرأة في القيادة السياسية واتخاذ القرار. ثم أشار إلى أن التأثير المشترك لهذه الفجوات يستتبع خسائر فادحة للمجتمع العالمي والاقتصاد العالمي.

٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أطلق الأمين العام حملة بعنوان ”فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة“. ووفقا للبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، فإن ما نسبته ٧٠ في المائة من النساء يتعرضن إلى العنف البدني أو الجنسي من قبل الرجال، ويرجّح أن واحدة من كل خمس نساء

تتعرض للاغتصاب في حياتها. ويؤدي الزواج المبكر إلى مخاطر صحية للشابات كما تعرضت أكثر من ١٣٠ مليون امرأة حاليا إلى عملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مع تعرض مليوني فتاة كل عام لخطر هذه العملية. وتتعرض الكثير من النساء إلى أشكال أخرى من الممارسات الضارة من قبيل القتل المتصل بالمهور والقتل دفاعا عن الشرف. ولا تزال المرأة في موقف ضعيف في مجال العمالة وتكسب ما يقل كثيرا عن الرجل، وقد ازداد الوضع سوءا بسبب الأزمة الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن تبدي الدول الأعضاء إرادتها السياسية من أجل التنفيذ التام للاتفاقات الدولية من قبيل منهاج عمل بيجين، ونتائج عمل بيجين +٥ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦ - وترحب الرابطة بقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الذي ورد فيه اقتراح بإيجاد وكالة جديدة واحدة لشؤون المرأة يتولى قيادتها وكيل للأمين العام. وتضم الرابطة صوتها إلى صوت المنظمات غير الحكومية الأخرى في الدعوة إلى منح الكيان ولاية قوية وتمويل ضخم، كي يتمكن من إظهار القيادة السياسية للنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وتحث الرابطة الدول الأعضاء ليس على دعم وكالة شؤون المرأة فحسب، بل على أن تنتهز هذه الفرصة أيضا لتعزيز آلياتها الوطنية الخاصة.

التنمية

٧ - ورد في تقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ أنه على الرغم من المكاسب الهامة التي تحققت، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف بطيء للغاية. ولأن المسائل الناشئة من قبيل الأزمة الاقتصادية وحالات نقص الأغذية وتغير المناخ تشكل عقبات أمام الجهود المبذولة، فمن الضروري أن تقدم البلدان المتقدمة النمو المزيد من المساعدات المالية. وقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم من ١,٨ بليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤ بليون نسمة في عام ٢٠٠٥ لكن البنك الدولي أفاد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أن الأزمة الاقتصادية ستفرض على ٨٩ مليون شخص إضافيين الوقوع في ربقة الفقر المدقع بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وأظهر مؤشر الجوع العالمي لعام ٢٠٠٩، الذي نشره المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومجموعات أخرى، أن مستوى الجوع قد انخفض على الصعيد العالمي مع تحسن النتائج العامة من ''مخيفة'' (٢٠,٠) في عام ١٩٩٠ إلى ''خطيرة'' (١٥,٢) في عام ٢٠٠٩، لكن مؤشر الجوع العالمي لـ ٢٩ بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا يزيد عن مستوى ''مخيف'' مع ازدياد سوء التغذية بين الأطفال. وبمقارنة مؤشر الجوع العالمي مع مؤشر الفجوة الجنسانية العالمية، توصل تقرير

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى أن البلدان التي حسنت موقعها في مؤشر الجوع العالمي قد حققت تقدما في فرص حصول المرأة على التعليم ومشاركتها في النشاط السياسي والاقتصادي. وبالتالي فإن الحل الرئيسي لمشكلة الجوع في العالم هو الحد من التباين بين الجنسين، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة.

٨ - ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات، تشكل النساء نسبة ٧٠ في المائة من الفقراء في العالم على الرغم من أنهن يؤدين ما نسبته ٦٦ في المائة من العمل وينتجن ما نسبته ٥٠ في المائة من الغذاء. وتقدر منظمة العمل الدولية أن الأزمة الاقتصادية ستؤدي إلى فقدان ٢٢ مليون امرأة أخرى لوظائفهن، مما سيزيد من معدل بطالة الإناث ليبلغ ٧,٤ في المائة في حين من المتوقع أن يبلغ معدل بطالة الرجال ٧ في المائة. وتبين هذه الحقائق أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في مواقع اتخاذ القرار الاقتصادي. وإيمانا من الرابطة بضرورة مراجعة نموذج التنمية الحالي كي تتمكن السياسات الإنمائية من النهوض بتمكين المرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تحث الدول الأعضاء على:

(أ) إدراج المنظورات الجنسانية في السياسات الاقتصادية وسياسات العمالة وزيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار؛

(ب) تطبيق ميزنة مراعية للجنسين مع آلية لتتبع استثمارات الأموال العامة وتقييمها؛

(ج) زيادة المعونة من أجل تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإحاطة علما بالحاجة إلى تمويل أنشطة المساواة بين الجنسين واحتياجات السكان المحليين مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة؛

(د) دراسة نتائج تغير المناخ والضرر الذي توقعه الكوارث الطبيعية المتكررة على الضعفاء اجتماعيا، بمن فيهم النساء، ووضع تدابير لمعالجة هذه المسائل من منظورات جنسانية.

السلام

٩ - تؤكد الرابطة من جديد دعمها لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وقرار المجلس ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع. وترحب أيضا باعتماد المجلس مؤخرا للقرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) اللذين يركزان على تنفيذ القرارين السالفي الذكر. وستعمل الرابطة على التشجيع على تنفيذها، بوسائل تشمل نشر المعلومات. وتؤكد الرابطة أن القرارات

الأربعة تحدد المرأة ليس بوصفها ضحية للتراع والعنف فحسب، بل أيضا بوصفها فاعلا هاما في تسوية التراع والوقاية منه وبناء السلام.

١٠ - وبوصف الرابطة منظمة نسائية في اليابان لديها تجربة مباشرة في مجال القصف الذري المأساوي، فقد ظلت داعيا قويا للقضاء على الأسلحة النووية. ونظرا إلى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة الوحيدة من بين الدول الحائزة للطاقة النووية التي استخدمت الأسلحة النووية، قد التزم الآن بإيجاد ''عالم خال من الأسلحة النووية''، فثمة فرصة كبيرة للسير قدما بعملية نزع الأسلحة النووية، ولا سيما في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠. وستدفع الجهود الجماعية المبذولة من أجل القضاء على الأسلحة النووية كل دولة إلى إعادة تحديد سياساتها الأمنية مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض كبير في الإنفاق العسكري، الأمر الذي يمهد الطريق لإلغاء الحرب. ومن الممكن أن يكون القضاء على الأسلحة النووية طريقة فعالة ليس لمنع الكوارث فحسب، بل أيضا لإعادة توجيه الموارد نحو الاحتياجات البشرية.

١١ - ولا تزال التراعات وعمليات الاحتلال من جانب قوات أجنبية مستمرة حتى اليوم في الكثير من الدول، وتحاول النساء الحفاظ على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية على الرغم من تعرضهن للعنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة. وفي البلدان التي تستضيف قواعد عسكرية أجنبية، مثل اليابان، تتعرض النساء وجميع الأشخاص المقيمين حول القواعد لخطر الاعتداءات الجنسية وغيرها من الجرائم البشعة من قبل الأفراد العسكريين ويعانون من ضجيج الطائرات الذي لا يطاق. وتحث الرابطة، بوصفها منظمة غير حكومية في بلد ينبذ دستوره الحرب، حكومة اليابان على استخدام مبادئ السلام المنصوص عليها في الدستور في المجال الدبلوماسي، وتأمل أن تحذو بلدان أخرى حذو بلدان أمريكا اللاتينية في إدراج فقرة في قانونها عن السلام سعيا لإيجاد عالم خال من الحروب.

١٢ - وتحث الرابطة الدول الأعضاء المشاركة في الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة على:

(أ) الالتزام بقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) واتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذها؛

(ب) إدراج المنظورات الجنسانية في المجال الدبلوماسي والسياسات الأمنية وزيادة تمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرار؛

(ج) خفض الإنفاق العسكري بشكل كبير وإعادة توجيه الموارد بعيدا عن الأمن العسكري وصوب الأمن الإنساني وجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) الاعتماد على الوسائل السلمية لأغراض تسوية النزاعات. وإذ تشير الرابطة إلى أن أول قرار اتخذته الجمعية العامة (القرار ١ (د-١)) قد دعا إلى القضاء على الأسلحة النووية، فينبغي للدول الأعضاء المشاركة في الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة أن تدعو إلى أن يتوصل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ إلى نتائج مهمة وإلى البدء في مفاوضات بشأن معاهدة دولية تقضي بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها.